السفير

الخميس 12-04-2012 العدد 12157

هل قرر «التيار الأزرق» توجيه رسالة سياسية إلى جنبلاط؟

«المستقبل» يعترض على «الدرزي السادس» في «الناظمة للاتصالات»!

استبق «تيار المستقبل» انعقاد لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، امس، في مجلس النواب بهجمة سياسية وإعلامية «منسقة»، استكملت داخل اللجنة، والهدف قطع الطريق على مناقشة التعديلات المقترحة على «الهيئة الناظمة للاتصالات» (القانون الرقم ٤٣١). وقرأت بين سطور هجمة «المستقبل» المنظمة على مشروع رفع عدد أعضاء «الهيئة الناظمة للاتصالات» من خمسة الى ستة بإضافة عضو درزي، «رسالة سياسية» موجهة الى وليد جنبلاط.

في الرابع من كانون الثاني الماضي، اقرّ مجلس الوزراء مرسوم «هيئة ادارة قطاع البترول»، مبتدعاً مخرجاً سحرياً لأزمة «طائفة» رئيس الهيئة الناظمة لقطاع النفط، وذلك باعتماد المداورة بين اعضاء اللجنة الستة، على ان يتولى كل عضو الرئاسة لمدة سنة.

هذه الخطوة - المخرج، روّج لها وزير الطاقة جبران باسيل، مدعوماً من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وشكّلت مدخلاً إلزامياً لتعديلات طالت ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالهيئات الناظمة في قطاع الاتصالات والكهرباء والطيران المدني عبر توسيع عضويتها واعتماد المداورة على مستوى الرئاسة.

غلّفت «الاسباب الموجبة» لقرار مجلس الوزراء آنذاك بعبارات انشائية حمّلت النظام القانوني الذي يرعى تشكيل الهيئات الناظمة في قطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني مسؤولية «إبطاء العمل فيها بما يؤدي الى عدم الإفادة بما فيه الكفاية من الخبرات التي تتشكّل منها». ورأت ان توسيع الهيئات واعتماد المداورة بين اعضائها «يفيد القطاع العام من خبرات هؤلاء الاعضاء عبر اشراكهم في المقررات المتخذة».

وجاء ايضاً في «الاسباب الموجبة» بأن المداورة «تؤدي الى تحميل كافة الاعضاء خلال فترة ولايتهم المسؤولية المرتبطة بمهمات الرئاسة بما يجنّبهم التهاون في اتخاذ المقررات».

لم يكن مجلس الوزراء، من خلال هذه «التوليفة الشعرية»، يسعى سوى الى اقفال واحد من الابواب التي تأتي منه «ريح» عرقلة صدور المراسيم التطبيقية لتنظيم قطاع النفط في لبنان. لكن اعتماد قاعدة ٦ و٦ مكرّر في قطاع النفط، فرض الالتزام بالصيغة نفسها في باقي الهيئات الناظمة في قطاعات الاتصالات والكهرباء والطيران المدني تأميناً للتوازن الطائفي بين هذه الهيئات.

بناء على هذه التعديلات، فإن عدد اعضاء الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات ارتفع من خمسة الى ستة (بإضافة عضو درزي)، تمتد ولايتهم لست سنوات، ويتولى كل عضو رئاسة الهيئة لمدة عام كامل وفق الترتيب الابجدي للاسماء.

في جلسة لجنة الإعلام والاتصالات، امس، اتفق الموالون والمعارضون للتعديلات على امر واحد. «هشاشة» الاسباب الموجبة وعدم كفايتها لدعم مبدأي التوسيع والمداورة في «الهيئة الناظمة للاتصالات». بعد ذلك، تفرّق اعضاء اللجنة على «جبهتين». الاولى، تأخذ بوجهة النظر الحكومية التي ترجمت في جلسة كانون الثاني الماضي، لناحية مراعاة التوازن الطائفي وعلى اعتبار ما يسري على وظائف الفئة الأولى يسري على عضوية هذه الهيئات، وعلى التسليم «بأن البلد كله يمشي على الساعة الطائفية، وصولاً الى قانون الانتخاب. فلماذا الرفض هنا والقبول في مكان آخر».

اما «الجبهة الثانية»، وقادها «نواب المستقبل»، فحملت «سلم» الطائفية والمذهبية بالعرض حاملة على «تطييف» الهيئات الناظمة بإعادة البلد مئة سنة الى الوراء (الى زمن المجالس الملية)، وحذرت من أن المداورة «تؤدي الى اضعاف فعالية الهيئات وليس العكس».

وقد ذكّر وزير الاتصالات نقولا صحناوي، الذي شارك في اجتماع اللجنة، الاعضاء بإقرار حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لـ«الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات» التي شكّلت يومها من عضوين شيعي وسني وثلاثة مسيحيين، معتبراً ان رفع العدد الى ستة «هو للتوازن». وذهب احد المشاركين الى حد قول الامور باسمائها سائلاً «ما هي المشكلة بإضافة درزي الى عضوية اللجنة وهي طائفة كبيرة واساسية في البلد»؟.

بدا نواب «المستقبل» في الجلسة، وخارجها، بكامل جهوزيتهم للانقضاض على «الشبح الطائفي» الذي تراءى لهم «فجأة» في ثنايا مشروع الحكومة. فقد شارك من «المستقبل» النواب عمار حوري (مقرر اللجنة)، باسم الشاب، خالد زهرمان، زياد القادري، غازي يوسف، نهاد المشنوق، فيما شارك نائبان من الأكثرية هما علي عمار وهاني قبيسي، بالإضافة الى حسن فضل الله بصفته رئيساً للجنة.

تحدّث بعض نواب «المستقبل» عما اسموها «فدرالية الطوائف في الادارات وتوزيع الحصص والغنائم» وعن «عملية مراضاة شهدتها جلسة مجلس الوزراء التي اقرّت هذه التعديلات». باعتقاد بعض اعضاء اللجنة لم يفهم من «الاعتراض المستقبلي» العالي اللهجة سوى رسالة سياسية مباشرة لوليد جنبلاط، متسائلين عن جدوى «معركة» أهل «المستقبل» حين يصل الاقتراح الى الهيئة العامة لمجلس النواب!

عملياً منع النقاش حول مبدأ التوسيع و«تحصيل حقوق العضو الدرزي» الاسترسال بمسألة المداورة التي اتخذ الكلام حولها الطابع الاداري. وفي المحصلة، قادت النقاشات الحامية الى تأجيل البحث بالموضوع، الذي طرح للمرة الأولى على طاولة لجنة الاعلام والاتصالات منذ إقرار التعديلات في مجلس الوزراء. وقد ارتأت اللجنة، عدم كفاية الاسباب الموجبة للتعديل و«بأنها غير مقنعة»، انتظار وصول ايضاحات من الوزير المعني او من الحكومة «لنبني على الشيء مقتضاه».

ادانة جريمة علي شعبان

وكان رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله طرح استشهاد المصور الزميل علي شعبان بندا اول في جدول الاعمال. وبعد الوقوف دقيقة صمت، كرّر «نواب المستقبل» مطالبتهم باستدعاء السفير السوري وضبط الحدود وتوجيه الاتهام الى الجيش السوري بمسؤوليته عن مقتل شعبان، وصولا الى حد الايحاء بالاستغناء عن التحقيق القضائي طالما ان «المجرم معروف».

وجهة النظر المضادة أكدت عدم صلاحية اللجنة اصلاً للمطالبة باستدعاء السفير السوري (صلاحية لجنة الشؤون الخارجية) ودعت الى انتظار نتائج التحقيق. ولفت احد اعضاء اللجنة الانتباه «الى ان نواب «المستقبل» كانوا يريدون حرف مسار الجلسة، الا ان رئيس اللجنة تمكّن من تصويب الامور وإعادتها الى المكان المفترض ان تصل اليه، خصوصاً ان الجميع يستنكر ويدين هذا الحادث».

ودعا رئيس اللجنة «الحكومة الى تكثيف الجهد والخطوات لجلاء الملابسات»، وقال «في ضوء ما يأتينا من معطيات رسمية نتخذ الموقف المناسب»، مؤكداً «ان هذا الموضوع اصبح في عهدة القضاء والحكومة».

وجدد حوري، بصفته مقرر اللجنة، مطالبته الحكومة باستدعاء السفير السوري في لبنان وتوجيه احتجاج شديد اللهجة «فليس مقبولاً إطلاق النار لساعات ونقول لا نعلم من اطلق النار».

واعتبر «ان وزير الاتصالات يتحمل مسؤولية حجب أي حركة اتصالات سواء مباشرة او غير مباشرة، سواء بجريمة (محاولة اغتيال) سمير جعجع او قبلها جريمة محاولة استهداف الشيخ سامي الجميل او بأي جريمة أخرى». اضاف «هذا المنع بحركة الاتصالات لا يبرره قانون، وهناك محاولة لتزوير الحقائق عبر جعل الامور كأنها تخضع للقانون ١٤٠».

ملاك عقيل

اجتماع لجنة الاعلام والاتصالات (علي فواز)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"